

صفحة لشرق آسيا

اللاعبون اليابانيون يهاجرون بعد انخفاض مداخيلهم

عبدالله علاوي من الدوحة

عرف الاقتصاد الياباني تراجعاً كبيراً خلال العامين الماضيين، متأثراً بالأزمة الاقتصادية العالمية، بالرغم من احتلاله المرتبة الثانية عالمياً، ورمت النكسة الاقتصادية منذ عام 2009 لغاية اليوم ظلها على جميع اقتصاديات شرق آسيا، التي لطالما كانت مرتبطة باليابان كبرجعية. وفي نهاية العام الماضي أدت بعض البيانات الصادرة عن مكتب مجلس الوزراء الياباني إلى هزة في الواقع الاقتصادي لمنطقة شرق القارة، عندما تضمنت معلومات أشارت إلى أن انكماش غير متوقع بنسبة 4% في الفترة ما بين يوليو إلى سبتمبر الماضيين، كان بسبب ضعف رأس المال والاستثمار والصادرات، التي ألحقت ثاني أكبر دولة اقتصادية في العالم بخسائر فادحة منذ عام 2001.

وأظهرت البيانات أن الناتج المحلي الإجمالي انخفض خلال الربع السنوي الثاني في الفترة من أبريل - يونيو إلى 30 سبتمبر بنسبة 0.1% عن الربع السنوي السابق، وهو ما يمثل انخفاضاً سنوياً سلبياً.

وقال وزير الاقتصاد والسياسة المالية كاورو يوسانو في مؤتمر صحافي: «نظراً لتدهور الاقتصاد العالمي والأسواق المالية في وضع متذبذب فإنه من المتوقع أن يدخل الاقتصاد الياباني مرحلة التراجع».

وأظهرت البيانات أن الصادرات دفعت النمو الاقتصادي للزيادة بنسبة 0.7% فقط، بينما نمت الواردات بنسبة 1.9%، كما انخفض معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الذي يعد مقياساً رئيسياً للتضخم بنسبة 1.6% مقارنة بالعام السابق.

وبطبيعة الحال، فإن تراجع الاقتصاد في اليابان أدى إلى تضرر الكثير من القطاعات الحيوية في الأربيل الواقع أقصى شرق القارة الآسيوية، وكانت الرياضة من بين أهم القطاعات التي تأثرت بشكل ملحوظ بحال الاقتصاد الياباني المترجع، الأمر الذي أدى بدوره لتراجع مرتبات اللاعبين في الفترة الماضية.

ووفقاً لبعض التقارير الإعلامية في اليابان، فإن القطاع الرياضي نال نصيبه من التراجع الاقتصادي، حيث قلصت الأندية اليابانية نفقاتها بشكل كبير، مقارنة بالسنوات الماضية التي عرفت اهتماماً كبيراً بالرياضة، وعلى وجه الخصوص كرة القدم، من خلال استقطاب النجوم ودفع مرتبات عالية للاعبين الموهوبين، إضافة لتكاليف العمل الاحترافي الباهظة.

وبات اللاعبين في اليابان يبحثون عن فرص احترافية بعيداً عن الدوري المحلي، إذ أشار أحد الإعلاميين اليابانيين المتواجدين في كأس أمم آسيا المقامة في قطر حالياً، إلى أن العديد من اللاعبين يحاولون الحصول على عقود احترافية في الخليج، بعدما هبت مرتبات الكثير منهم بشكل غير متوقع.

وأوضح الإعلامي الياباني، إلى أن بعض لاعبي المنتخب الدوليين أضحي بتقاضى مرتباً يقارب 2500 دولار أميركي في الشهر، وهو مبلغ زهيد لما كان يحصل عليه في الماضي القريب.

ومن أحد أسباب تراجع الاقتصاد الياباني، نسبة للإنفاق الاستهلاكي الذي يمثل نحو 55% من الناتج المحلي الإجمالي في اليابان، فارتفع بنسبة 0.3% في القيمة الحقيقية مقارنة بالربع السابق، بينما انخفض إنفاق رأسمال الشركات بنسبة 1.7% عن الربع السابق بسبب تدهور الأعمال التجارية لشركات التصدير ذات الصلة.



• تراجع الاقتصاد الياباني شكل صفحة لشرق القارة الآسيوية بشكل عام

الاستثمار نقطة على سطر تأسيس عاصمة الرياضة في الشرق الأوسط

3 قطر الدولة

مرة أخرى نعود فيها للحديث عن أهم المعطيات التي جعلت من قطر واحدة من أهم الدول الشرق أوسطية في الجانب الرياضي، الذي نجح في استغلال العوامل المتاحة للدولة لتكون محطة لأهم الأحداث الرياضية.

أحمد عنان

عام 2000م. ويختص المجلس بجميع الأمور المتعلقة بإدارة واستثمار احتياطي الدولة، وبوجوه خاص الأمور المتعلقة بتحديد أهداف استثمار احتياطي الدولة ضمن استراتيجياتها العامة، ووضع سياسة طويلة الأجل لاستثمار الاحتياطي وبرامج سنوية لهذا الاستثمار، ومتابعة وتنفيذ برامجه وتقييم النتائج بصورة دورية، وتحديد البنوك والمؤسسات التي يجوز استثمار الاحتياطي لديها أو عن طريقها. وبتقرار من مجلس الوزراء لعام 2004 تم إنشاء إدارة الترويج الاقتصادي والتجاري كهيئة حكومية تختص بتحفيز النمو والتنمية في الاقتصاد القطري عن طريق جذب الاستثمارات العامة والخاصة، وتحفيز عملية نمو الاستثمار الاجنبي المباشر في قطر، وتشجيع منظمي الأعمال المحليين. وتقديم إدارة الترويج الاقتصادي والتجاري للمستثمرين معلومات شاملة تتعلق ببيئة الأعمال، ومنها المشاريع الاستثمارية الراهنة وشركاء الأعمال المناسبين والحوافز الحكومية.

التحول الكبير في مسار التنمية الصناعية بعد صدور القانون رقم 1 لسنة 1980م بشأن التنظيم الصناعي الذي نص على تقديم الكثير من الحوافز للمستثمرين الوطنيين في المجال الصناعي، فضلاً عن الحوافز التشجيعية التي نظمها القانون الصناعي رقم 19 لسنة 1995م، ويسهل القانون رقم 19 لعام 1995م بشأن التنظيم الصناعي إجراءات الحصول على التراخيص الصناعية، وتوجد الجهة التنفيذية التي تمنح الحوافز التشجيعية وتسمح الترخيصات لغير القطريين بالاستثمار في قطاعات التجارة والصناعة والزراعة والخدمات، شريطة أن يكون إلى جانبهم شركاء قطريون لا تقل نسبة مساهمتهم عن 51% من رأس المال، وفي حال ملكية رأس المال المستثمر بالكامل لغير القطريين فيشترط أن يعين المستثمر وكيل خدمات قطري. وفي قرار يعكس الحرص على التوظيف السليم لأموال الدولة وفق خطط مدروسة، أنشئ المجلس الأعلى للشؤون الاقتصادية والاستثمار في

واستمراراً لما أسلفناه في الحديث عن أهم الموارد التي استمدت منها قطر قوتها وعبر سلسلة حلقات «قطر الدولة» نستعرض من هنا الجانب الاستثماري لعاصمة الرياضة في الشرق الأوسط.

الاستثمار

قطر عضو ملتزم في منظمة التجارة العالمية، وهي مندمجة اندماجاً كاملاً في نظام التجارة والاقتصاد الدولي الحر، كما أن قطر عضو في الهيئات الدولية التمويلية، ولا توجد فيها ضرائب على دخل الأفراد ولا رسوم على الصادرات، بينما تعد الرسوم على الواردات منخفضة جداً حيث تبلغ 4%، وتتميز قطر بقطاع مصرفي جيد، فلا توجد قيود على نقل رؤوس الأموال إلى الخارج، مما يجعل من قطر بكاملها منطقة تجارة حرة يستطيع المستثمرون من خلالها تحقيق أرباح مالية كبيرة. وقد جاء



• الاقتصاد القطري شامخاً في سماء المال والأعمال